



اسباب ودوافع الاستعجال الامريكى في تنفيذ اتفاقيتي "كامب ديفيد"

الاردن الحلقة الاضعف والاكثر خطورة

الفعلي لاتفاقيتي « كامب ديفيد » مما يجعل المجتمعين في مواقع دفاعية ، او يضطرم ان هم ارادوا التقدم الى مواقع هجومية الى بذل جهود اكبر ، يحاول اطراف كامب ديفيد ايصالها الى الحد الذي يفوق قدره محصلة توازن القوى داخل قمة بغداد .

● الثورة الفلسطينية : حققت الثورة الفلسطينية خلال الثلاثة عشر عاما من تاريخها الحديث مكاسب سياسية مهمة لم يعد في وسع الامبريالية الامريكية ، ولا العدو الصهيوني ، ولا أي من حلفائهم العرب التغاضي عنها ، او اغفالها . ومنذ زيارة السادات الخيانية الى القدس المحتلة ، ضاعفت الثورة من نشاطاتها العسكرية والسياسية ، داخل الارض المحتلة . وقد جاءت مواقف وجهاء وزعماء الضفة الغربية من دعوة المبعوث الامريكى ارنون ، واخيـرا النداء - المقاطعة الذي وجهه عشية بدء ساندرز لجولته كمؤشر قوي على التأييد الذي تتمتع به الثورة ليس في اوساط اللاجئين الفلسطينيين فقط ، وانما في صفوف الجماهير الفلسطينية في الارض المحتلة ، زاد من حجم الثورة ، وبالتالي ضاعف من مخاوف اعدائها التنامي المستمر لضرباتها العسكرية التي وجهتها الى المؤسسات الصهيونية داخل الارض المحتلة . هذا ما جعل السادات - يبدو باشارة من كارتر - يتراجع عن تصريحاته القائلة بان سيقوم الاتفاق سواء « وافق الفلسطينيون ام لم يوافقوا » ، ويدعو بطرس غالي الى احياء بعلاقة حميمة تربطه مع الشعب الفلسطيني ، وخاصة منظمة التحرير . ويصل به الامر الى تحسين وجه الشروط الخيانية التي وضعتها قمة كامب ديفيد . اكثر وضوحا من

تعزيز الاسبوع المنصرم بنشاط ملموظ للدوائر الامريكية في الساحات المختلفة للصراع العربي - الاسرائيلي » . فقد تدخل كارتر شخصيا في المحادثات المصرية - الاسرائيلية « في محاولة للتغلب على ما وصف بان « عقبات اللحظة الاخيرة » . وقبل ذلك ،

كان هارولد ساندرز مساعد وزير الخارجية الامريكية قد بدأ جولة جديدة في المنطقة ، استهلها بالاردن ، حيث جاء حاملا ما ادعى انه الاجابات الامريكية على التساؤلات الاردنية . ولا تختلف القاهرة ، ولا تل ابيب عن واشنطن ، من حيث رغبة كل منهما ، ليس في انجاح المحادثات ، بل والاسراع في انجاز جدول اعمالها ، وليس الحديث عن الذكرى الاولى للزيارة ، وضرورة ان تتحول الى مناسبة للاحتفال بالتوقيع بالاحرف الاولى على الاتفاقيات ، الا دعوة مكشوفة من اجل حث الخطى ، و « تجاوز » العقبات التي من شأنها ان تعيق هذا المشروع . والتقاطع المصري - الصهيوني - الامريكى عند اهمية الانجاز وسرعته تعود الى اسباب عدة ابرزها واكثرها اهمية :

● قمة بغداد : على عكس ما توقعت الدوائر الامبريالية ، فقد اتسعت رقعة المعارضة لاتفاقيات كامب ديفيد اضافة الى القوى الجزرية الراضية اصلا للتسوية التصوفية للصراع في الشرق الاوسط . وقد جاءت الدعوة لقمة بغداد ، بعد الانتهاء من اعمال قمة دمشق لتفتح مجالاً لتأطير هذه المعارضة الواسعة ، ولكن خشية الامبريالية الحقيقية هي في ما تراه من خطر اقامة جبهة شمالية بين العراق وسوريا والثورة الفلسطينية تساندها وتسندها دول الصمود والتصدي لسنا بات مطلوباً وضع قمة بغداد امام حواجز التنفيذ

ذلك ، كان ما جاء في خطاب ساندرز الذي القاه في ايلول الماضي امام لجنة العلاقات الدولية في الادارة الامريكية ، والذي على الرغم من جميع الملاحظات التي تورد ضده ، الا انه في نهاية المطاف يكشف جانبا من الخوف الامريكى من الشعب الفلسطيني وثورته .

● الشلل الامريكى : في تصريح لمصدر امريكى متنفذ ، قال : « اننا خسرنا في الهند الصينية معركة ، لكننا لو خسرنا في الشرق الاوسط ، فذلك يعني خسارة حرب كاملة » . وبفقد ما يعكس ذلك ، الثقل الذي تمثله منطقة الشرق الاوسط في خارطة الاستراتيجية الامبريالية ، فانها تجسد الجهد الذي تبذله الاواسط الامريكية في سبيل اعادة ترتيب اوضاع المنطقة بما يتناسب ومصالحها ، ولا شك ان الصراع في الشرق الاوسط ، وما حمله من اعباء ، كان من جملة العوامل الخارجية التي شلت نسبة عالية من القدرة الضاربة للولايات المتحدة ، وشغلتها ، وحالت دون تدخلها وبالمستوى الذي تريده في العديد من المعارك التي خاضها حلفاؤها ، دفاعا عن وجودهم ، وحماية لمصالحها . من نيكاراغوا في امريكا الوسطى ، الى ايران في اسيا ، مروراً بالمدول العنصرية في افريقيا .

من هنا فان الامبريالية تريد ان تجد حلا وهلا سريعا لهذا الصراع لتتمكن من التفرغ ، او لتضاعف من قدرتها الخارجية للتدخل لصالح حلفائها في المناطق المختلفة من العالم .

اتجاه سهام الاستراتيجية الامريكية

والاستعجال والنشاط الامريكى ليس على حساب اهداف الامبريالية الامريكية ، ولن يمس مصالحها ، بل انها تحرص ان تكون خطوات تنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد مبنية على نظرتها هي ، ولا تخرج عن هذا الاطار الذي حددته الصياغات الامريكية للاتفاق ولمحادثات اللجان . والحفاظ على المصالح الامريكية لا يتناقض في كثير من جوانبه عن الدفاع عن العدو الصهيوني ، ولا اعطاء شيئا من الغنائم للرجمات العربية ، وخاصة السادات . هذه جميعها يمكن تلخيصها في خطاب ساندرز المشار اليه . حيث يشير الى ان الاتفاق قد اعطى لاسرائيل الامان وعزز من قوتها الذاتية .

اما بشأن العرب ، فان الخطاب يؤكد ان «اتفاق كامب ديفيد يذهب الى حد لقاء واتفاق كل الاطراف الرئيسية المعنية بالصراع » وفي ذلك نية واضحة من اجل اغراء الاردن ، واقناعه بالفوائد التي ستعم عليه من وراء الاتفاق .

ويبدو ان الاردن سيكون الحلقة الاولى وهي الاضعف التي يمكن جرهما الى الاتفاق . هذه المعطيات ستكون امام قمة بغداد الذي سيكون مطالبا بالقدر الذي يسعى فيه الى توسيع جبهة المعارضة ضد السادات واتفاق كامب ديفيد ان يحرص على عدم التفريط بجوهر المبادئ التي يجب ان يتم على اساسها المعارضة .

ارتضاع حرارة الصراع في اليمن الشمالي

الجبهة الوطنية تحذر من اعمال القمع في اليمن الشمالي

الاقتصادي ، فقط ، وانما حتى على الصعيد السياسي . فمقابل هذا الدعم ، مطلوب من أي سلطة يمنية ان تواصل قمعها للحركة الوطنية ، وان تستمر في اعمال الاستفزاز واتارة نغرات الحرب ضد اليمن الديمقراطية ، وعدم التعرض لنفوذ القبائل الذي هو امتداد وشكل من اشكال النفوذ السعودي . وفوق ذلك كله قمع الحركة الوطنية ، وفرض سياسة قمعية تجاه العناصر والقوى الوطنية والتقدمية . محصلة ذلك استمرار الازمة ، وتفاقمها .

اشتداد حدة الصراع

في الاشهر القليلة الماضية اصدرت الجبهة الوطنية الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية عدة بيانات اشارت فيها الى مظاهر القمع والارهاب التي يمارسها ضدها النظام الحالي في الشمال . كما وجهت نداء خاصا الى القوات المسلحة والامن تحدثت فيه عن رغبة السعودية في اشعال الحرب بين اليمنيين . واكد على ان الشعب اليمني الباسل « لا ولن يركع امام امراء النفط . ولن تخيفه المشاق ، وعهدا لابناء شعبنا ان لا نترك السلاح حتى ينهدر النفوذ السعودي ويسقط كل عميل وخائن لتربة اليمن الطاهرة » . ان تنامي نشاط الجبهة الوطنية الديمقراطية هو مظهر مهم من مظاهر اشتداد الصراع ، وزيادة حدته ، وهو مؤشر قوي على احتمال تفجر الوضع من جديد في اليمن الشمالي . ومن هنا فليس المحاولة الانقلابية الاخيرة الا احد اشكال الصراع المحتمل ، الذي ستعرفه الساحة اليمنية .

ومما يعزز احتمال وقوع الانفجار ازدياد حدة الصراع في البحر الاحمر ، حيث عادت السفن الى الارض الآتية ، والتي لا بد وان تنعكس بشكل من الاشكال على الاوضاع في الشمال اليمني . كما وان اتجاها اعمال المؤتمر السياسي للجزب الاشتراكي اليمني هو الاخر سيكون له تأثيراته على واقع ومسار الصراع في اليمن الشمالي .

بها . وقد فشلت كل مخططات التنمية التي وضعت وخاصة بعد ان اصبحت اليمن الشمالي عضوا في البنك الدولي للتطوير والاعمار ، وصندوق النفط الدولي في العام ١٩٧٠ . ففي سبيل مواجهة التخلف ، غرقت اليمن في بحر الديون والقروض والمعونات الخارجية التي كانت جميعها - والسى حد بعيد - على حساب تنمية الامكانيات الداخلية ، وعوامل اعاققة لنموها والاستفادة منها .

وقد كانت السعودية اكبر الممولين لخطط التنمية ، وما ساعدها على التوغل في مجالات الصحة ، والتعليم ، واقامة الطرق ، وهذه هي الهياكل التحتية التي من شأنها تطوير أي مجتمع . وقد سلكت السعودية سياسة تضاعف تطوير هذه القطاعات بما يخدم خطط التنمية والتطوير في السعودية ، وليس اليمن . وقد بلغت المساعدات الخارجية المقدمة لليمن حوالي ٢٥ % من مصروفات الحكومة للعام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . بعد السعودية ، هناك الولايات المتحدة الامريكية ، فقد ازدادت الواردات اليمنية من امريكا من ٢٠ مليون دولار في العام المالي ٧٤ - ٧٢ الى ٣٧٢ مليون دولار في العام المالي ٧٥ - ٧٢ . وخلال السبع اشهر الاولى . من العام ١٩٧٧ ، كانت الموارد من امريكا قد بلغت ما قيمته ٢٢٣ مليون دولار ، ويتوقع لها هذا العام ان تصل الى ٤٤٠ مليون دولار . الى جانب ذلك هناك المشروعات التي تنفذها الاحتكارات الامريكية في اليمن الشمالي بناء على طلب هذه الاخيرة ، وخاصة في قطاعات الانشاء والهندسة .

بالطبع هذا لا يعني ان هناك مشروعات عدة تنفذها الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية ، والدول الاشتراكية الاخرى ، الا ان الوجهة الغالب ، والقطاعات الاهم لا تزال في يد الاحتكارات الامريكية ، او المؤسسات السعودية .

ذلك يعني فيما يعني ان اليمن الشمالي لا تزال اسيرة الاحتكارات الدولية ، وان الادعاء بان هناك مساعي للقضاء على التخلف ، كانت سبيلا للوقوع في ايدي الراسمال الاجنبي والنفوذ السعودي . ولهذا ثمنه ، ليس على الصعيد

ما تزال الاتباء القادمة من صنعاء بشأن المحاولة الانقلابية الاخيرة متضاربة ، بين قائل بسحقها وعمودة الهدوء الى شوارع العاصمة ، واخر يؤكد استمرار تبادل اطلاق النار بين الجيش الحاكم والطرف الاخر .

ويغض النظر عن نجاح المحاولة او فشلها ، فانها تعبير عن استمرار الازمة السياسية والاقتصادية الطاحنة في اليمن الشمالي ، والتي ادت الى الاطاحة بحكومتين خلال اقل من عام واحد ، بالإضافة الى التمردات المتكررة التي كثيراً ما سمعنا عنها .

من السهل على الحكم في الشمال القاء التهمة وراء هذه المحاولة على اليمن الديمقراطية ، ففي ذلك محاولة لطمس اسباب الازمة ، والقفز على جذورها الداخلية ، والتي قادت الى تنامي الصراعات في اليمن الشمالي ، وعدم توقفها حتى بعد مجيء حكومة الحمدي . وتشديدها على الرغبة في وضع حد لتلك الازمات ، واستئصال اسبابها الداخلية . لكن الحمدي ذهب ضحية تلك السياسة التي توهم ان في وسعه السير عليها : تعزيز مركزية الدولة ، وتقليص اعتمادها على القوى الخارجية من جهة ، وتخفيف شدة الخلاف مع اليمن الديمقراطية من جهة اخرى .

استمرار الازمة

ذهب الحمدي ، وبذمهاه تنامت ظاهرة الاغتيالات السياسية التي تحتل حيزا واضحا في خارطة السياسة اليمنية . حيث اغتيل المشعي ، الذي سبق اغتياله حركة تمرد واسعة في الجيش قادها الرفيق الرائد عبدالله العالم ، لكن لم يكتب لها النجاح . ثم جاءت المحاولة الاخيرة لتؤكد من جديد عمق الازمة ، واستمرار فعلها واحتمال تناميها بل وانفجارها .

حتى الان ما زالت اليمن الشمالي تتحضر من التخلف الموروث من حكم الائمة السابقة ، الذي فرض حصاراً مديعا على اليمن ، منع احتكاكها بأي من معالم الحضارة ، وعزلها عن العالم المحيط